

صالح فافاض من ماله فاعارته فضعف لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم
 فتخرج علي ان المرفوع كالمشروع والوجه ان الاب بضمه ثم
 ودفعه فقام اذ عي الله عاربه ولا يبدنه ففعله احتجوا
 والمخالف للفقهاء انه ان كان المرفوع مضموا له الذي يرفع
 ذلك الجواز ملكا اعاربه لم يقبل قوله وان كان العرف
 مشهورا فالقول للاب كذا في شرح منقوله ابن وهبان
 وقال قاضي خان وعندي ان الاب ان كان من ذكر اولادك
 واسمهم لم يقبل قوله وان كان من اولاد الناس كان
 القول قوله انتهى وفي الكبرى للخاص ان القول لزوم
 بعد تزوجه وعلي الاب البينة لان الظاهر شاهد للزوج ثم دفع
 ثوبا لبعضه ولم يذكر الاجرافه لعل على الاجرافه بضمه
 الظاهر انتهى وعلي كل قول فالمنظور اليه المرفوع فالقول
 المعنى به نظرا اليه يدعيه وقاضي خان نظرا الى حال الاب
 في العرف وما في الكبرى نظرا الى مطلق العرف معناه الاب
 انما يترجم ملكا وفي المتن من البيوع وعن ابن القاسم
 الصفة الاستيعاب على ما حوت به القادة فان كانت النسبة
 الحلال في الاسواق لم يجز السؤال والى ذلك في الفقه للمراه
 في وقت اركان الرطل ياخذ المالك من فضة بوجهه في
 من على الرطل والحداد قاله ان يندرجين انتهى وفيه
 ايضا ان جعله لله عنة والاشارة الى ارجح الجواز
 على الفرض في باب الفقه ان جعل الاجرة الاجازة في

المقاصد

البروثة
تعلقه

البار من بني علي الثغارف ذكره في الاجازات وفي اجازات
 من بني المصنف دفع غلامه الي خايبه مودة معلومة لتعليم
 الدين ولم يشرط الاجر على يده بل علم طلب الاستناد الاجر من
 المؤدية للمؤدية من الاستناد يظهر لي عرف اهل تلك البلدة
 في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستناد بحكم باجر
 مثل صلح ذلك العمل على المؤدي وان كان يشهد للمؤدي
 فباجر مثل الغلام على الاستناد وكذلك لو دفع ابنه النبي
وصا بنوه على العرف ان اكثر اهل الشوق اذا استاجروا
 حاربوا وكره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكفا وكذا
 في منافع القرية **وتامة** في مبيد المعنى وفيها لو دفع غلاما
 الي حيا على اليد بالانصاف جوزه مشايخ تجاري وابو
 الليث وغيره للمرفوع انتهى **المبحث الرابع** العرف الذي
 جعل عليه الالفاظ انما هو المقارن السابق دون المتأخر
 وكذا يفتقر اليه لا عبرة بالعرف الطاري فلما اعتبر العرف
 في المعاملات فلم يعتبر في المتعاقب فيبقي على عمومه ولا
 محضه العرف في اجزائه منوط اذا اراد الرجل ان
 يفعله فيلحقه امراته فقال بجارية اشترتها من جرة
 وقضى كل من يفتقر جارية عملت بنيةه ولا يبع عليه
 المصنف قال لانه تعالى في قوله المرفوع اللطيف ان في العرف الاحكام
 والمواد المعنى فانه افقوه في عملهم فليس الاظهار
 في العمل الا في سبب خلافه بل هو المظهر في العمل عليه

العلم

ذكر